

Distr.: General
17 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة
الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠، الذي أنشأت الجمعية بموجبه
الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ليقدم المشورة إلى بشأن مسألة
استخدام الصندوق وأثره.

ووفقاً لأحكام الفقرة ٢١ من ذلك القرار، يشرفني أن أحيل طي هذه
الرسالة مذكرة عن اجتماع الفريق الاستشاري للصندوق، الذي عقد في جنيف يومي ٢٩
و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وعلى نحو ما ورد بإيجاز في تلك المذكرة، أعرب الفريق الاستشاري عن تقديره
لاستمرار التحسن في أداء الصندوق وإدارته. ونظر الفريق في عدد من القضايا السياسية،
بما في ذلك استخدام تكاليف دعم البرنامج البالغة ٣ في المائة التي يُحتفظ بها في المقر؛ والتقدم
الحز منذ آخر اجتماع للفريق الاستشاري على صعيد تنفيذ مصفوفة الإدارة الذي يجري في
إطار الاستجابة للتقييم الخماسي السنوات، وإعداد أمانة الصندوق "مصفوفة تقييم
المخاطر"؛ وإطار الأداء والمساءلة المطبق على الصندوق.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220812 220812 12-46719 (A)



واجتمع الفريق بمنسقي الشؤون الإنسانية المقيمين، العاملين في تشاد وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإثيوبيا، لمناقشة دورهم في تنسيق استجابة مجتمع الأنشطة الإنسانية إزاء الكوارث المفاجئة في بلد كل منهم، وبوجه خاص، كيفية إدارتهم للأموال التي ينفقها الصندوق على الصعيد القطري. واجتمع الفريق الاستشاري أيضا مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمناقشة تقديم المنح الفرعية وسرعة صرف أموال الصندوق من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الشركاء المنفذين.

وأرجو ممتنا أن تعرضوا هذه الرسالة ومرفقها على الدول الأعضاء والبعثات المراقبة.

(توقيع) بان كي - مون

مذكرة للأمين العام عن اجتماع الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢)

التوصيات والاستنتاجات

١ - أنشأت الجمعية العامة الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في قرارها ١٢٤/٦٠ ليقدم المشورة إلى الأمين العام، عن طريق وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية، بشأن استخدام الصندوق وأثره. وعقد الفريق الاستشاري اجتماعه الأول لعام ٢٠١٢ في جنيف يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، بمشاركة ١٢ عضواً. وترأس الاجتماع ميكائيل ليندفال (السويد)، رئيس الفريق الاستشاري.

٢ - وقدمت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ معلومات مستكملة عن استخدام الصندوق وإدارته خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٢. وقدمت أيضاً إلى الفريق الاستشاري إحاطة تتعلق ببرنامج التحول الجذري الذي تنفذه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. واجتمع الفريق مع المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية في تشاد، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإثيوبيا لمناقشة دورهم في تنسيق استجابة مجتمع الأنشطة الإنسانية إزاء الكوارث المفاجئة، وبوجه خاص، كيفية إدارتهم للأموال التي ينفقها الصندوق على الصعيد القطري. ونظر الفريق في بعض القضايا السياسية، بما في ذلك: مستوى تكاليف دعم البرامج للوكالات المستفيدة والشركاء المنفذين، والتمويل المقدم للمشردين داخليا واللاجئين في النزاعات المزمنة، ونوعية التقارير المقدمة من المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية، و"مصفوفة تقييم المخاطر" التي تعدّها أمانة الصندوق المركزي، وإطار الأداء والمساءلة المطبق على الصندوق، والشراكات الحالية مع الإدارات المعنية بالتقييم في الوكالات المستفيدة. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، اجتمع الفريق الاستشاري مع شركاء تابعين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وركز الاجتماع، في جملة أمور، على تقديم المنح الفرعية وسرعة صرف الأموال من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الشركاء المنفذين.

٣ - وعقب هذه المناقشات، يود الفريق تقديم النتائج والتوصيات التالية.

الإدارة

٤ - أعرب الفريق الاستشاري عن تقديره لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ وأمانة الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ على حسن استخدام الأموال خلال الفترة

الماضية، وخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل الأفريقي، وعلى إدارة الصندوق. مهنية متواصلة. واعترف الفريق بأن أمانة الصندوق تسير على الطريق الصحيح فيما يخص الأنشطة الواردة في خطة الاستجابة الإدارية المتعلقة بالتقييم الخماسي السنوات، وطلب أن تقدم الأمانة معلومات مستكملة جديدة في الجلسة التي ستعقد في خريف عام ٢٠١٢.

٥ - واعترف الأعضاء بأن المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية يؤدون دورا رئيسيا في إدارة الصندوق ودعوا الأمانة العامة إلى دعمهم ودعم الأفرقة القطرية في تحديد الأولويات بالنسبة للأنشطة ومخصصات التمويل، ولا سيما من خلال توفير الأموال مبكرا في حالة الاستجابة. وأيد الفريق الاستشاري التوصية التي قدمها المنسقون المقيمون/منسقي الشؤون الإنسانية الثلاثة، التي مفادها أنه ينبغي، كلما أمكن ذلك، تعيين رؤساء مستقلين على رأس المجموعات لتجنب تنازع المصالح في تحديد الأولويات في التمويل. وبالنسبة لبرنامج التحول الجذري، أكد الأعضاء أنه يجب التوصل إلى توازن معقول، مع بدء تنفيذ البرنامج، بين تمكين المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية ومدى خضوعهم للمساءلة. وفي الوقت نفسه، يلزم تعزيز مساءلة الوكالات أمام المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية عن استخدام أموال الصندوق. وأخيرا، أعرب أيضا أعضاء الفريق الاستشاري عن تأييدهم للنهج المتبع في تخصيص الأموال من الباب المخصص لإثيوبيا والذي يفتقر إلى التمويل الكافي.

٦ - وأقر الفريق الاستشاري بالتحسينات التي طرأت على التقارير المقدمة من المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية منذ اجتماعه السابق، ولكنه رأى أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل. وطلب الأعضاء إطلاعهم على المعلومات بمجرد الانتهاء من تحليل تقديم التقارير لعام ٢٠١٢. وطلب الفريق أيضا مناقشة هذه المسألة بمزيد من التعمق في اجتماعه المقبل، وطلب من أمانة الصندوق أن تواصل العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة لكفالة تقديم تقارير عالية الجودة.

٧ - واستعرض الأعضاء الصيغة الأولى لمشروع مصفوفة تقييم المخاطر الذي أعده الصندوق. واقترحوا إطلاع الوكالات والجهات المعنية الأخرى على المشروع. وطلب الفريق من أمانة الصندوق تقديم صيغة محدثة في الاجتماع الذي سيعقد في خريف عام ٢٠١٢.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة تكاليف دعم البرنامج، ناقش الفريق الاستشاري مسألة التكاليف الإجمالية لدعم البرنامج، التي تبلغ ١٠ في المائة (٣ في المائة يحتفظ بها في المقر لإدارة الصندوق، و ٧ في المائة ترسل إلى الوكالات)، مع التركيز بوجه خاص على مسألة التقسيم غير الرسمي بنسبة ٤٠/٦٠ - حيث تُخصص لاستخدام المراقب المالي نسبة ٦٠ في المائة من

الجزء الذي يحتفظ به في المقر، وتُخصص نسبة ٤٠ في المائة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدفع التكاليف المرتبطة بإدارة الصندوق. وأعرب الفريق عن قلقه إزاء مبررات هذا التقسيم وطبيعة النفقات التي تدفع من الجزء البالغ ٦٠ في المائة، وطلبت استعراض مسألة تقسيم تكاليف دعم البرامج واستخدام الجزء المخصص للمراقب المالي والبالغ ٦٠ في المائة.

٩ - وطلب الفريق من الأمانة أن تتأكد من أن الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تركز بالتحديد على الصندوق لدى تقييم أعمالها، أو أن تتأكد على الأقل من أن الوكالات المتلقية تأخذ الصندوق في الحسبان، على النحو الواجب، عند إجراء تقييمات مهمة وذات صلة.

١٠ - وبالنسبة للاجتماع الذي سيعقد في خريف عام ٢٠١٢، طلب الفريق الاستشاري من أمانة الصندوق تقديم معلومات مستكملة عن تقييم الباب المخصص للطوارئ والذي يفتقر إلى التمويل الكافي، ونتائج استعراض إطار الأداء والمساءلة للحالات في الفلبين ومنطقة الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي وأزمة اللاجئين في كوت ديفوار. ويعتزم الفريق الاستشاري أيضاً مناقشة استعراض المؤشرات في إطار الأداء والمساءلة.

١١ - ووجد الفريق الاستشاري علامات مشجعة في الملاحظات التي وردت من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن الجهود المبذولة لتحسين سرعة صرف الأموال للشركاء المنفذين وأعرب عن تأييده للتحسينات التي تحققت حتى الآن. وطلب الفريق الاستشاري من أمانة الصندوق أن يواصل الرصد الدقيق للبيانات المتعلقة بحسن التوقيت وتقديم تقارير عنها.

المسائل الإدارية

١٢ - خلال الاجتماع، اختار أعضاء الفريق الاستشاري ميلتون روندو فيلهو (البرازيل) نائباً للرئيس. وأعرب الفريق الاستشاري عن تقديره وشكره لنائب الرئيس السابق، سيلفانو لانغا (موزامبيق)، ولأعضاء المجلس الآخرين الذين انتهت فترة عضويتهم.

١٣ - ومن المقرر عقد الاجتماع القادم للفريق الاستشاري للصندوق في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.